Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (1) (March, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 1 مارس 2026
ردمد: 3135-2359

الشعوذة الإلكترونية والابتزاز المالي للنساء في المجتمع الليبي: دراسة سوسيولوجية للعوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة

سميرة الهادي الزهاني

قسم علم اجتماع _ كلية الآداب والتربية – جامعة صبراتة

Samyrah.aboubakr@sabu.edu.ly

Cyber witchcraft and financial extortion of women in Libyan society: A sociological study of the influential social and cultural factors

Samira Al-Hadi Al-Zahani

Department of Sociology, Faculty of Arts and Education, Sabratha University

تاريخ الاستلام: 2026/01/13 تاريخ المراجعة 18 / 2 / 2026 تاريخ القبول:2026/03/12- تاريخ النشر: 26/ 03/ 2026

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على تصاعد ظاهرة تصديق النساء للسحرة والمشعوذين عبر الإنترنت في ليبيا، وما يترتب عليها من عمليات ابتزاز مالي مخططة. تشير النتائج إلى أن هذه الظاهرة آخذة في التزايد، مدفوعة بضعف الوازع الديني، وقلة الوعي الرقمي، وتزايد المشكلات الأسرية والنفسية، بالإضافة إلى تأثير العادات الاجتماعية وضعف منظومة التوعية والحماية القانونية. أظهرت الإحصاءات الرسمية تزايدا سنويا في عدد القضايا المسجلة، حيث ارتفعت من 47 قضية عام 2020 إلى 136 قضية في 2024، مع استمرار الزيادة خلال عام 2025. وتبين أن غالبية الضحايا من النساء في الفئة العمرية 25–45 عاما، وغالبا ما تبدأ عملية الابتزاز بوعد بحل مشكلة شخصية أو أسرية، ثم تتطور إلى تهديدات بنشر معلومات أو صور خاصة في حال رفض الضحية دفع المزيد من الأموال. ورغم صدور قانون رقم 6 لسنة 2024 الذي شدد العقوبات على جرائم السحر والشعوذة والابتزاز، فإن تحديات التطبيق العملي لا تزال قائمة، خاصة في ظل صعوبة الإثبات الرقمي وتردد الضحايا في الإبلاغ خوفا من الوصمة الاجتماعية. وتبرز الحاجة إلى حملات توعية دينية ورقمية مستمرة، وتطوير آليات فعالة للإبلاغ والحماية، مع إشراك مؤسسات المجتمع المدني والأمنية والدينية في مواجهة هذه الظاهرة وحماية النساء من الاستغلال الرقمي والابتزاز المالي

الكلمات المفتاحية :الشعوذة الإلكترونية، السحر عبر الإنترنت، الابتزاز المالي، النساء في ليبيا، ضعف الوازع الديني، الجريمة الرقمية، التوعية الدينية، التشريع الليبي، الحماية القانونية، العادات الاجتماعية

Abstract

This paper aims to shed light on the growing phenomenon of women in Libya believing in online sorcerers and charlatans, and the resulting planned financial extortion. The findings indicate that this phenomenon is on the rise, driven by weak religious awareness, low digital literacy, increasing family and psychological problems, as well as the influence of social traditions and the weakness of awareness and legal protection systems. Official statistics show a yearly increase in reported cases, rising from 47 cases in 2020 to 136 cases in 2024, with the upward trend continuing into 2025. The majority of victims are women aged 25–45, and the extortion process often begins with a promise to solve a personal or family problem, then escalates to threats of publishing private information or photos if the victim refuses to pay more

money. Despite the enactment of Law No. 6 of 2024, which imposed stricter penalties on sorcery, witchcraft, and extortion crimes, practical challenges remain, especially regarding the difficulty of digital evidence and victims' reluctance to report due to fear of social stigma. There is a clear need for ongoing religious and digital awareness campaigns, the development of effective reporting and protection mechanisms, and the involvement of civil society, security, and religious institutions in combating this phenomenon and protecting women from digital exploitation and financial blackmail.

Keywords:
Digital sorcery, online witchcraft, financial extortion, women in Libya, weak religious awareness, cybercrime, religious awareness, Libyan legislation, legal protection, social traditions.

1- المقدمة

مؤخرا في ليبيا لوحظ تزايد في ظاهرة الشعوذة والسحر الإلكتروني حيث اصبحت منصات التواصل الاجتماعي والإنترنت بيئة خصبة لانتشار السحرة والمشعوذين الذين يستهدفون النساء بشكل خاص، مستغلين ضعف الوازع الديني، وعدم دراية بعض الفئات بمخاطر هذه الممارسات، ورغبة البعض في حل مشكلات أسرية أو صحية أو عاطفية بطرق غير مشروعة. وتكمن خطورة هذه الظاهرة في أنها لا تقتصر على الأبعاد الدينية والأخلاقية فحسب، بل تتعداها لتشمل أبعادا اجتماعية واقتصادية وأمنية، إذ غالبا ما تتحول العلاقة بين الضحية والمشعوذ إلى ابتزاز مالي ممنهج، يهدد خصوصية المرأة وأمنها واستقرار أسرتها، ويعرضها لضغوط نفسية واجتماعية بالغة (الصراعي، 2023) .

تعرف الشعوذة، وفق التشريع الليبي الحديث، بأنها كل فعل يهدف إلى التأثير على عقل أو بدن أو قلب الإنسان باستخدام طلاسم أو رقى أو تمائم أو غيرها من الوسائل غير المشروعة، بينما يعرف السحر بأنه عمل مخالف للشريعة يقصد به التأثير في البدن أو القلب أو العقل. وقد أدرك المشرع الليبي خطورة هذه الظاهرة، فصدر قانون رقم 6 لسنة 2024 بشأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة، حيث نص على عقوبات صارمة بحق كل من يمارس أو يروج أو يدعم هذه الأفعال، خاصة إذا تمت عبر وسائل إلكترونية أو استهدفت فئات ضعيفة مثل النساء . ويأتي هذا التطور التشريعي استجابة لتزايد البلاغات الأمنية حول حالات الابتزاز المالي والنفسي الناتجة عن تصديق النساء للسحرة عبر الإنترنت، الأمر الذي دفع الجهات الأمنية إلى تكثيف حملات التوعية والتحذير من التعامل مع هذه الحسابات أو إرسال أي بيانات أو أموال إليهم.

تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن من أبرز أسباب لجوء النساء إلى السحرة والمشعوذين ضعف الوازع الديني، وقلة الوعي بمخاطر هذه الممارسات، بالإضافة إلى تأثير الأزمات الأسرية والنفسية، والرغبة في إيجاد حلول سريعة لمشكلات معقدة . فقد كشفت دراسة تطبيقية أن 54% من النساء اللواتي تعرضن لمحاولات ابتزاز من قبل سحرة عبر الإنترنت كن يعانين من ضعف في المعرفة الدينية، أو من مشكلات عائلية دفعت بهم للبحث عن حلول خارجة عن المألوف . وتؤكد نتائج هذه الدراسات أن السحر والشعوذة لا يقتصران على الجانب الروحي أو المعتقدات فحسب، بل لهما آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة، مثل تفكك الأسر ، وزيادة معدلات الطلاق، وتدهور الصحة النفسية للضحايا، فضلا عن الخسائر المالية التي تتكبدها النساء نتيجة الابتزاز (ج بلس، 2025)

من ناحية أخرى لعبت الصحافة الإلكترونية ووسائل الإعلام الحديثة دورا مزدوجا في هذه الظاهرة فمن جهة أسهمت بعض المنصات في الترويج للشعوذة من خلال الإعلانات المضللة أو القصص الملفقة ومن جهة أخرى قامت وسائل إعلامية أخرى بدور توعوي مستفيدة من سرعة انتشار المعلومة عبر الإنترنت، وتزايد الوعي المجتمعي بأهمية مكافحة هذه الظواهر .إلا أن التحدي الأكبر يبقى في قدرة الجهات المعنية على مواكبة التطور التقني الذي يستخدمه السحرة والمشعوذون في استدراج الضحايا، وعلى تطوير آليات فعالة للإبلاغ والمتابعة القانونية، خاصة في ظل الحدود الجغرافية المفتوحة للعالم الرقمي (الصراعي، 2023) .

إن دراسة ظاهرة تصديق النساء للسحرة عبر الإنترنت في ليبيا، وما يرتبط بها من ابتزاز مالي، تمثل ضرورة علمية ومجتمعية ملحة لفهم أبعاد المشكلة واقتراح حلول عملية للحد منها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تجمع بين التحليل الديني والاجتماعي والقانوني، وتستند إلى مستجدات الواقع الليبي، والتطورات التشريعية الأخيرة، وآراء الضحايا والجهات الأمنية، وتوصيات الدراسات السابقة، بهدف بناء تصور شامل لمواجهة هذه الظاهرة وحماية النساء من مخاطرها المتعددة.

2- مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة البحث في تصاعد ظاهرة تصديق النساء للسحرة والمشعوذين عبر الإنترنت في ليبيا، وما ينجم عنها من عمليات ابتزاز مالي مخططة مستغلة ضعف الوازع الديني، والجهل المجتمعي، وغياب منظومة توعية فعالة. فمع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الوصول إلى السحرة والمشعوذين أسهل من أي وقت مضى، حيث يعرض هؤلاء خدماتهم عبر منصات رقمية تحت عناوين ملفته كحل "المشكلات الأسرية"، "جلب الحظ"، أو "علاج الأمراض المستعصية"، مستهدفين النساء بشكل خاص، خاصة ممن يعانين من أزمات نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية .

ترتبط هذه الظاهرة بعدة عوامل متداخلة أبرزها ضعف الوازع الديني والابتعاد عن القيم الروحية، الأمر الذي يدفع بعض النساء إلى البحث عن حلول سريعة لمشكلاتهم خارج إطار الدين والعقل والمنطق . كما أن غياب الوعي المجتمعي حول مخاطر السحر والشعوذة، وضعف النظامين التعليمي والصحي، يساهم في لجوء البعض إلى ممارسي السحر بدلًا من طلب المساعدة من الجهات المختصة . وتؤكد الدراسات الاجتماعية أن كثيرا من المشكلات الأسرية والمجتمعية في ليبيا، كالعنف الأسري وتفكك العلاقات الزوجية، لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال السحر والشعوذة، ما يفاقم من حجم المشكلة ويجعلها أكثر تعقيدا .

من الناحية القانونية، ورغم إقرار مجلس النواب الليبي مؤخرا قانونا يجرم أعمال السحر والشعوذة والكهانة، ويشدد العقوبات على مرتكبيها، إلا أن تطبيق هذا القانون يواجه تحديات عملية، منها صعوبة إثبات الجريمة رقميا، وغموض بعض مواد القانون، فضلا عن إمكانية استغلاله في الخصومات الاجتماعية . كما أن الأجهزة الأمنية، رغم جهودها في ضبط السحرة والمشعوذين في مختلف المدن الليبية، ما تزال ترصد حالات شبه يومية من هذه الممارسات، ما يدل على عمق المشكلة وتجذرها في البنية الاجتماعية والثقافية .

تتزايد خطورة المشكلة عندما تتحول العلاقة بين الضحية والمشعوذ إلى ابتزاز مالي، حيث تبدأ القصة غالبا بوعد بحل مشكلة أو تحقيق أمنية مقابل مبلغ مالي بسيط، ثم تتصاعد المطالب المالية تدريجيا، وفي حال رفض الضحية الدفع، يتم تهديدها بنشر صور أو معلومات خاصة، أو فضحها أمام أسرتها ومجتمعها. وغالبا ما تقع النساء ضحايا لهذا النوع من الابتزاز بسبب ضعف الحماية القانونية، والخوف من الوصمة الاجتماعية، وصعوبة الإبلاغ عن الجناة، خاصة إذا كانت الضحية قد أرسلت صورا أو بيانات شخصية .

وتنعكس آثار هذه المشكلة على المستويين النفسي والاجتماعي إذ تعاني الضحايا من القلق والاكتئاب، وتتعرض حياتهم الأسرية والاجتماعية للخطر، كما تتكبد بعضهم خسائر مالية كبيرة. ورغم صدور قوانين وتشديد العقوبات، إلا أن غياب برامج التوعية الدينية والاجتماعية، وضعف الرقابة على المحتوى الرقمي، واستمرار الجهل المجتمعي، يجعل من الصعب القضاء على الظاهرة دون تدخل متعدد المستويات .

بناء علي ما ذكر تبرز الحاجة الملحة لدراسة هذه الظاهرة في السياق الليبي، وتحليل أبعادها الدينية والاجتماعية والقانونية، واقتراح حلول عملية للحد منها وحماية النساء من الاستغلال الرقمي والابتزاز المالي.

3- أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على جانب غير تقليدي من الابتزاز الإلكتروني، وتوفير بيانات ميدانية حول حجم الظاهرة وأسبابها وسبل مواجهتها، بما يدعم جهود التوعية والتشريع في ليبيا.

4- أهداف الدراسة

- رصد حجم انتشار ظاهرة تصديق السحرة عبر الإنترنت بين النساء الليبيات.
- تحليل العوامل الدينية والاجتماعية المؤدية إلى الوقوع ضحية لهذه الظاهرة.
- دراسة أساليب الابتزاز المالي المستخدمة من قبل السحرة والمشعوذين.
- اقتراح حلول عملية للحد من الظاهرة وحماية النساء.

5- أسئلة الدراسة

1. ما مدى انتشار تصديق النساء للسحرة والمشعوذين عبر الإنترنت في ليبيا؟
2. ما العوامل الدينية والاجتماعية التي تسهم في وقوع النساء ضحية لهذه الظاهرة؟
3. كيف يتم استدراج النساء وابتزازهم ماليا عبر منصات السحر الإلكتروني؟
4. ما الإجراءات القانونية والمجتمعية المتاحة لمواجهة هذه الظاهرة؟
5. ما التوصيات المقترحة للحد من هذه الظاهرة في المجتمع الليبي؟

6- الدراسات السابقة

الدراسات والمصادر تعكس أبعاد الظاهرة من الجوانب القانونية والاجتماعية والدينية والإعلامية، وتؤكد جميعها أن ضعف الوازع الديني وقلة الوعي، إلى جانب غياب رقابة فعالة، تمثل عوامل رئيسية في انتشار تصديق النساء للسحرة عبر الإنترنت وتعرضهن للابتزاز المالي في ليبيا والمنطقة ومن بين هذه الدراسات :

1. **المواجهة الجنائية لأعمال السحر والشعوذة والكهانة في ليبيا (الصراعي، 2023)**
تناولت هذه الدراسة الإشكاليات القانونية المرتبطة بمكافحة أعمال السحر والشعوذة والكهانة في ليبيا، وأكدت أن الظاهرة ليست جديدة لكنها اتخذت أشكالًا أكثر تعقيدًا مع انتشار المنصات الرقمية. أشارت الدراسة إلى أن المواجهة الجنائية لهذه الأفعال لا تتطلب بالضرورة نصوصًا خاصة، إذ يمكن تفعيل النصوص العامة في قانون العقوبات الليبي، لكنها شددت على أهمية تطوير تشريعات تواكب تطور الجريمة الإلكترونية، خاصة مع تزايد حالات الابتزاز المالي للنساء عبر الإنترنت. كما استعرضت الدراسة برنامج "حصين" الذي أطلقته الهيئة العامة للأوقاف في ليبيا، والذي جمع بين الجانب الدعوي والتوعوي والضبط القانوني، وساهم في رفع الوعي المجتمعي حول مخاطر التعامل مع السحرة والمشعوذين، إلا أن الدراسة أوصت بمزيد من التعاون بين الجهات الأمنية والدينية والقانونية لمواجهة هذه الظاهرة بشكل فعال .
2. **قانون رقم 6 لسنة 2024 بشأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة**(مجلس النواب الليبي، 2024)
يمثل هذا القانون نقلة نوعية في التشريع الليبي، حيث عرف السحر والشعوذة والكهانة بشكل دقيق، واعتبر أي فعل من هذه الأفعال جريمة يُعاقب عليها وفقًا لأحكام القانون. كما شدد على تجريم كل من يهدد أو يبتز أو يروج أو يساعد في هذه الأفعال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية. ونص القانون على عقوبات صارمة تصل إلى السجن والغرامات الكبيرة، مع تشديد العقوبة إذا اقترنت الجريمة بابتزاز أو استغلال النساء أو القصر. ويعد هذا القانون استجابة واضحة لتزايد شكاوى وبلاغات النساء حول الابتزاز المالي والنفسي من قبل سحرة ومشعوذين عبر الإنترنت في ليبيا .
3. **السحر والشعوذة في ليبيا: أسباب الانتشار وعواقبه الوخيمة (ج بلس، 2025):**
تناولت هذه الدراسة الصحفية التحليلية أسباب انتشار السحر والشعوذة في ليبيا، وأرجعت ذلك إلى البعد عن الله وضعف الوازع الديني، إضافة إلى الحسد والحقد والرغبة في تحقيق مكاسب شخصية. وأكدت الدراسة أن السحرة يحظون بقبول لدى شريحة ليست بالقليلة من المجتمع الليبي، وأن النساء هن الفئة الأكثر استهدافًا، حيث يدفعن مبالغ باهظة مقابل

وعود بحل المشكلات أو جلب الحظ. كما تطرقت الدراسة إلى خطورة الابتزاز الذي تتعرض له النساء في حال رفضهن دفع المزيد من الأموال، خاصة بعد إرسال صور أو معلومات خاصة للمشعوذ. وأشارت إلى أن مجلس النواب أقر مؤخرًا قانونًا يجرم السحر والشعوذة ويشدد العقوبات على مرتكبيها، خاصة إذا ارتبطت الجريمة بابتزاز أو استغلال النساء .

4. **مضامين السحر والشعوذة على المنصات الرقمية وتأثيرها في التوجهات الفكرية للشباب الجامعي (2023)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محتوى السحر والشعوذة المقدم عبر المنصات الرقمية المدفوعة، وتأثيره على التوجهات الفكرية والسلوكية للشباب الجامعي. أظهرت النتائج أن هذه المنصات تروج لمفاهيم خاطئة حول القدرات الخارقة وحل المشكلات بطرق غير علمية، ما يؤثر على الفئات الهشة نفسيًا ودينيًا، خاصة النساء. كما بينت الدراسة أن ضعف الوعي الديني والتربوي يجعل بعض النساء أكثر عرضة لتصديق المشعوذين، وبالتالي الوقوع في فخ الابتزاز المالي أو النفسي .

5. **دراسة "وهم الإصابة بالعين والسحر" (مجلة البحث العلمي في التربية، 2019)**

سعت هذه الدراسة إلى قياس مدى انتشار الاعتقاد في السحر والشعوذة بين النساء، واتجاهاتهم نحو اللجوء للسحرة والمشعوذين لعلاج المشكلات النفسية أو الأسرية. أظهرت النتائج أن ضعف الوازع الديني، وقلة التوعية من العلماء والمربين، وانتشار الجهل، كلها عوامل تدفع النساء إلى طرق أبواب السحرة ودفع أموال طائلة على أمل الشفاء أو حل المشكلات. كما أكدت الدراسة أن ضعف المتابعة القانونية وعدم الإبلاغ عن الجناة يسهم في انتشار الظاهرة، وأن الضحايا غالبًا ما يتعرضن للابتزاز في حال رفضهن الاستمرار بالدفع .

6. **جريمة السحر والشعوذة في الصحف الإلكترونية: موقع جزاريس أنموذجا (الجزائر، 2021)**

سلطت هذه الدراسة الضوء على علاقة السحر والشعوذة بالجريمة الإلكترونية، من خلال تحليل محتوى الصحف الإلكترونية الجزائرية. بينت الدراسة أن وسائل الإعلام الرقمية باتت منصة لترويج أعمال السحر والشعوذة، وأن النساء يشكلن الفئة الأكثر استهدافًا، خاصة في ظل ضعف الحماية القانونية والرقابة الأسرية. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات وتكثيف حملات التوعية الرقمية والدينية للحد من الظاهرة والابتزاز المرتبط بها .

7 الإطار النظري للدراسة

نظرية الضبط الاجتماعي وتفسير ظاهرة الشعوذة الإلكترونية والابتزاز المالي للنساء

تعتمد هذه الدراسة على **نظرية الضبط الاجتماعي** بوصفها إطارًا نظريًا مفسرًا لظاهرة تصديق النساء للسحرة والمشعوذين عبر الإنترنت وما يترتب عليها من ابتزاز مالي، إذ تُعد هذه النظرية من أبرز النظريات السوسيولوجية التي فسرت السلوك المنحرف والانحراف عن المعايير الاجتماعية من خلال ضعف الروابط الاجتماعية والقيمية التي تضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع. وترى نظرية الضبط الاجتماعي أن الإنسان قد يكون ميّالًا بطبيعته إلى السلوك المنحرف أو غير العقلاني إذا غابت الضوابط الاجتماعية التي تنظّم سلوكه، وأن التزام الأفراد بالقيم والمعايير لا يحدث تلقائيًا، بل يرتبط بمدى قوة ارتباطهم بالمؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية مثل الأسرة، والدين، والمدرسة، والمجتمع المحلي (الخطيب، 2016) .

ويشير أصحاب النظرية إلى أن الانحراف يحدث عندما تضعف الروابط التي تربط الفرد بمجتمعه، فيصبح أقل التزامًا بالمعايير وأكثر قابلية لتصديق الأفكار غير العقلانية أو الانخراط في سلوكيات مخالفة للقيم الاجتماعية والدينية (العيسوي، 2014) .

وتقوم نظرية الضبط الاجتماعي على أربعة أبعاد رئيسية تفسر مدى التزام الفرد بالقيم الاجتماعية، وهي:

أولًا: الارتباط الاجتماعي

ويقصد به قوة الروابط العاطفية والاجتماعية التي تربط الفرد بأسرته ومجتمعه ومحيطه الاجتماعي، حيث إن قوة العلاقة بين الفرد وأسرته أو جماعته المرجعية تؤدي إلى تعزيز التزامه بالقيم والمعايير المقبولة اجتماعيًا، بينما يؤدي ضعف هذه الروابط إلى تراجع الرقابة الاجتماعية الذاتية وزيادة احتمالات الانحراف أو الوقوع ضحية للاستغلال (بدوي، 2011) .

وفي سياق الدراسة الحالية، يمكن تفسير لجوء بعض النساء إلى السحرة والمشعوذين عبر الإنترنت من خلال ضعف الارتباط الأسري والاجتماعي، خاصة لدى النساء اللواتي يعانين من مشكلات أسرية أو عزلة اجتماعية، مما يجعلهن أكثر عرضة لتصديق الخطابات الخرافية والوعود الزائفة.

ثانيًا: الالتزام الاجتماعي

ويقصد به مدى تمسك الفرد بالقيم والمعايير الاجتماعية والدينية، وحرصه على المحافظة على مكانته الاجتماعية وسمعته داخل المجتمع. فكلما زاد التزام الفرد بالقيم الاجتماعية والدينية، قلّت احتمالية انخراطه في السلوك المنحرف أو الوقوع ضحية له (الخولي، 2015) .

وفي هذه الدراسة، يظهر ضعف الالتزام الاجتماعي والديني لدى بعض النساء من خلال الاستعداد لتصديق ممارسات السحر والشعوذة رغم تعارضها مع القيم الدينية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل ضعف الوازع الديني أحد مؤشرات تراجع الالتزام القيمي.

ثالثًا: الانخراط الاجتماعي

ويقصد به انشغال الفرد بأنشطة اجتماعية وتعليمية ومهنية بناءة تقلل من فرص انحرافه أو تعرضه للمخاطر الاجتماعية. فالأفراد المنخرطون في أنشطة اجتماعية وإنتاجية يكون لديهم وقت أقل للانخراط في سلوكيات منحرفة أو الوقوع ضحية لها (زهران، 2017) .

ويمكن تفسير تعرض بعض النساء للشعوذة الإلكترونية في ضوء هذا البعد من خلال الفراغ الاجتماعي أو العزلة أو ضعف الاندماج في الأنشطة الاجتماعية المنتجة، بما يزيد من احتمالية التفاعل مع المحتوى الرقمي المضلل.

رابعًا: الاعتقاد

ويقصد به مدى إيمان الفرد بشرعية القواعد والقيم الاجتماعية والدينية واقتناعه بوجوب احترامها. فكلما ضعف اعتقاد الفرد بمشروعية هذه القواعد، زادت احتمالية تجاوزه لها أو تقبله لسلوكيات مخالفة لها (العيسوي، 2014) .

وفي ضوء هذا البعد، فإن تصديق السحرة والمشعوذين عبر الإنترنت يعكس لدى بعض الفئات ضعفًا في الاعتقاد الراسخ بخطورة هذه الممارسات وعدم مشروعيتها الدينية والاجتماعية، مما يفتح المجال أمام استغلالهن نفسيًا وماليًا.

توظيف النظرية في تفسير الظاهرة محل الدراسة

تسهم نظرية الضبط الاجتماعي في تفسير ظاهرة الشعوذة الإلكترونية والابتزاز المالي للنساء في المجتمع الليبي من خلال إبراز العلاقة بين ضعف الروابط الاجتماعية والدينية من جهة، وزيادة احتمالية الوقوع ضحية للاستغلال الرقمي من جهة أخرى. فكلما ضعفت الرقابة الأسرية، وتراجع الوعي الديني، وانخفض الاندماج الاجتماعي، زادت قابلية المرأة لتصديق الخطابات الخرافية، واللجوء إلى السحرة والمشعوذين طلبًا لحل المشكلات الشخصية أو الأسرية.

كما توضح النظرية أن البيئة الاجتماعية والثقافية التي تتسامح مع المعتقدات الشعبية والخرافية، أو لا توفر دعمًا نفسيًا واجتماعيًا كافيًا للنساء، تسهم في خلق ظروف مواتية لانتشار هذه الظاهرة واستمرارها.

وعليه، فإن نظرية الضبط الاجتماعي توفر إطارًا تحليليًا مناسبًا لفهم العلاقة بين ضعف الضبط القيمي والاجتماعي من جهة، وتنامي ظاهرة الشعوذة الإلكترونية والابتزاز المالي للنساء من جهة أخرى، بما يدعم التفسير السوسيولوجي لهذه الظاهرة في المجتمع الليبي.

8 – المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاستناد إلى بيانات رسمية وإحصائيات موثقة صادرة عن المحاكم الليبية والمنصات الحكومية المعتمدة، إضافة إلى مراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة والتقارير الصادرة عن الجهات الأمنية والقضائية. تم جمع البيانات الكمية والنوعية من سجلات القضايا المتعلقة بالسحر والشعوذة والابتزاز المالي للنساء خلال الفترة من 2020 حتى منتصف 2025، حيث تم تحليل ملفات القضايا الجنائية المنظورة أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية في مدن طرابلس، بنغازي، مصراته، وسبها، مع التركيز على القضايا التي تضمنت عناصر الابتزاز الإلكتروني أو المالي المرتبط بالسحر والشعوذة .

كما تم الاعتماد على الإحصائيات المنشورة في الجريدة الرسمية لمجلس النواب الليبي، والتي وثقت أعداد القضايا المحالة سنويا والمتعلقة بجرائم السحر والشعوذة والابتزاز، بالإضافة إلى بيانات وزارة الداخلية حول البلاغات الأمنية المسجلة ضد ممارسي السحر والمشعوذين عبر الإنترنت والمنصات الرقمية . شملت المنهجية تحليل نصوص قانون رقم 6 لسنة 2024(مجلس النواب الليبي، 2024). بشأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة، وتفسير العقوبات المقررة، وآليات الإثبات المعتمدة في المحاكم، ومدى تفعيل النصوص القانونية في الواقع العملي .

واستكملت المنهجية بتحليل محتوى الحملات التوعوية والتحذيرية التي أطلقتها الجهات الأمنية والدينية عبر المنصات الرسمية، إضافة إلى مراجعة تقارير الصحافة المحلية حول أبرز القضايا والوقائع المرتبطة بابتزاز النساء نتيجة تصديق السحرة والمشعوذين. وقد أتاح هذا النهج تكوين صورة كمية ونوعية دقيقة حول حجم الظاهرة، وأنماطها، والفئات المستهدفة، وطرق الابتزاز المالي، ومدى فعالية الاستجابة التشريعية والأمنية في الحد من انتشارها .

9- النتائج

اعتمادًا على تحليل البيانات الرسمية الصادرة عن المحاكم الليبية، والمنصات الحكومية، والتقارير الأمنية والقضائية بين عامي 2020 ومنتصف 2025، تبيّن ما يلي:

1 – تزايد القضايا المسجلة:

شهدت المحاكم الليبية ارتفاعًا ملحوظا في عدد القضايا المتعلقة بالسحر والشعوذة والابتزاز المالي للنساء عبر الإنترنت. ففي عام 2020، تم تسجيل 47 قضية فقط، بينما ارتفع العدد تدريجيًا ليصل إلى 136 قضية في عام 2024، مع استمرار الزيادة خلال النصف الأول من 2025 .

2 – أنماط الابتزاز المالي:

أظهرت الملفات القضائية أن أغلب القضايا تبدأ بتواصل الضحية مع شخص يدّعي القدرة على حل مشكلات شخصية أو أسرية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ثم يتم طلب مبالغ مالية متزايدة. في 68% من الحالات، استخدم الجناة التهديد بنشر معلومات أو صور شخصية للضحية في حال رفضها دفع المزيد من الأموال .

3 – الفئات الأكثر استهدافًا:

تشير الإحصائيات إلى أن النساء في الفئة العمرية من 25 إلى 45 عاما هن الأكثر عرضة للاستهداف، وخصوصا من لديهم مشكلات أسرية أو نفسية أو يعانين من ضعف الوازع الديني أو قلة الوعي الرقمي .

4 – فعالية التشريعات الجديدة:

بعد صدور قانون رقم 6 لسنة 2024 بشأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة، لوحظ ارتفاع في عدد القضايا المحالة رسميًا للمحاكم، حيث تم تصنيف الجرائم بشكل أوضح، وتفعيل العقوبات الرادعة، بما في ذلك السجن والغرامات المشددة، خاصة إذا اقترنت الجريمة بابتزاز النساء .

5 – دور الجهات الأمنية:

أظهرت تقارير وزارة الداخلية أن البلاغات الأمنية ضد ممارسي السحر والشعوذة عبر الإنترنت تضاعفت بعد حملات التوعية المكثفة، حيث تم ضبط عدد من الشبكات التي تستهدف النساء عبر منصات رقمية، مع استمرار التحديات المرتبطة بصعوبة تتبع الجناة خارج ليبيا أو باستخدام هويات مزيفة .

6 – تأثير العادات والتقاليد:

أكدت التقارير أن الأعراف الاجتماعية والقبلية لا تزال تشكل عائقًا أمام الإبلاغ عن هذه الجرائم، حيث تفضل بعض الأسر تسوية القضايا وديا أو التستر عليها خوفا من الفضيحة، ما يحد من فعالية الردع القانوني .

7 – الحملات التوعوية:

ساهمت الحملات الإعلامية والدينية التي أطلقتها الجهات الرسمية في رفع مستوى الوعي بمخاطر التعامل مع السحرة والمشعوذين، إلا أن الأثر ما زال محدودا في بعض المناطق الريفية أو الأقل تعليما، حيث تنتشر المعتقدات الشعبية بقوة

جدول 1 : احصائيات لنتائج القضايا 2020– منتصف 2025

السنة	عدد القضايا المسجلة	نسبة القضايا ضد نساء (%)	نسبة القضايا المرتبطة بابتزاز مالي (%)	نسبة القضايا المحالة للمحاكم بعد صدور القانون الجديد (%)
2020	47	62	71	—
2021	58	65	73	—
2022	82	68	75	—
2023	104	70	77	—
2024	136	73	80	92
2025	77	74	81	95

تؤكد البيانات الرسمية أن ظاهرة تصديق النساء للسحرة عبر الإنترنت وما يرتبط بها من ابتزاز مالي في ليبيا في تزايد مستمر، رغم الجهود التشريعية والأمنية. ويظل ضعف الوازع الديني، وقلة الوعي الرقمي، وتأثير العادات الاجتماعية من أبرز العوامل المغذية للظاهرة، مع ضرورة استمرار حملات التوعية وتطوير آليات الإبلاغ والحماية القانونية .

10–المناقشة

تكشف النتائج المستندة إلى بيانات المحاكم الليبية والمنصات الحكومية بين 2020 ومنتصف 2025 عن صورة مقلقة لتصاعد ظاهرة تصديق النساء للسحرة والمشعوذين عبر الإنترنت وما يرتبط بها من ابتزاز مالي. هذا التصاعد لا يعكس فقط تزايد الجرائم الرقمية، بل يظهر أيضا عمق الإشكاليات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تغذي هذه الظاهرة في المجتمع الليبي .

أولاً: تزايد القضايا المسجلة ودلالاتها.

الارتفاع الملحوظ في عدد القضايا المسجلة سنويًا، من 47 قضية عام 2020 إلى 136 قضية في 2024، يعكس اتساع رقعة الظاهرة وتطور أساليب الجناة في استغلال الفئات الأكثر هشاشة، خاصة النساء . ويؤكد ذلك ما أشارت إليه تقارير أمنية وصحفية حول انتشار السحرة والمشعوذين في ليبيا، وتحولهم إلى شبكات منظمة تستهدف النساء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، معتمدين على ضعف الوازع الديني والحاجة النفسية أو الأسرية للضحية.

ثانياً: أنماط الابتزاز المالي وخصوصية الضحايا

تظهر الملفات القضائية أن أغلب قضايا الابتزاز تبدأ بوعد بحل مشكلات شخصية أو أسرية، ثم تتطور إلى طلبات مالية متزايدة، مع تهديدات بنشر معلومات أو صور شخصية في حال الرفض. وتبرز هنا خطورة ضعف الوعي الرقمي لدى النساء، وغياب ثقافة الحذر من الغرباء عبر الإنترنت، ما يجعل الضحية أكثر عرضة للابتزاز والاستغلال .

ثالثاً: الفئات المستهدفة ودور العوامل النفسية والاجتماعية

تركز الاستهداف على النساء بين 25 و45 عامًا، خاصة ممن يعانين من مشكلات أسرية أو نفسية أو ضعف في الوازع الديني، ينسجم مع ما رصدته الدراسات حول دوافع اللجوء إلى السحرة، ومنها الرغبة في تجاوز الأزمات بطرق سريعة وسهلة، أو التأثر بالمعتقدات الشعبية المتوارثة .

رابعاً: فعالية التشريعات الجديدة وحدودها

أدى صدور قانون رقم 6 لسنة 2024 بشأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة إلى ارتفاع ملحوظ في القضايا المحالة للمحاكم، وساهم في تصنيف الجرائم بشكل أوضح وفرض عقوبات رادعة تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام في بعض الحالات .

إلا أن التطبيق العملي للقانون ما زال يواجه تحديات، أبرزها صعوبة الإثبات الرقمي، وتردد الضحايا في الإبلاغ خوفًا من الوصمة أو الانتقام، وضعف آليات الحماية القانونية والاجتماعية.

خامساً: دور الجهات الأمنية وحملات التوعية

كشفت تقارير وزارة الداخلية عن تضاعف البلاغات الأمنية بعد حملات التوعية، وضبط بعض الشبكات المنظمة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتتبع الجناة الذين يستخدمون هويات مزيفة أو يختبئون خارج البلاد . كما أن أثر الحملات التوعوية يبقى محدودًا في المناطق الريفية والأقل تعليمًا، حيث تسود المعتقدات الشعبية بقوة ويقل الوعي الرقمي.

سادساً: تأثير الأعراف الاجتماعية والقبلية

تؤثر الأعراف القبلية والاجتماعية بشكل كبير على تعامل الأسر مع هذه القضايا، حيث يفضل البعض التسوية الودية أو التستر خوفًا من الفضيحة، ما يضعف من فعالية الردع القانوني ويشجع الجناة على تكرار جرائمهم .

سابعاً: أبعاد الظاهرة وتوصيات المواجهة

تؤكد هذه النتائج أن معالجة ظاهرة تصديق السحرة عبر الإنترنت وابتزاز النساء في ليبيا تتطلب مقاربة شاملة، تجمع بين التشريع الفعال، وحملات التوعية المستمرة، وتطوير آليات الإبلاغ والحماية، مع التركيز على رفع الوعي الديني والرقمي، وتشجيع الضحايا على الإبلاغ دون خوف من الوصمة .

في المجمل، تعكس هذه الظاهرة تداخل العوامل الدينية والاجتماعية والثقافية والقانونية، وتبرز الحاجة إلى تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية والأمنية للحد منها، وحماية النساء من الاستغلال الرقمي والابتزاز المالي في بيئة رقمية متغيرة وسريعة التطور.

11- الخاتمة والتوصيات

خلصت الدراسة إلى أن ظاهرة تصديق النساء للسحرة والمشعوذين عبر الإنترنت وما يرتبط بها من ابتزاز مالي تمثل إحدى الظواهر الاجتماعية الرقمية المستحدثة التي تعكس تداخل التحولات التقنية مع هشاشة بعض البنى القيمية والاجتماعية في المجتمع الليبي. وقد أظهرت النتائج أن هذه الظاهرة تشهد تصاعدًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بجملة من العوامل المتداخلة في مقدمتها ضعف الوازع الديني، وتراجع الوعي الرقمي، واستمرار تأثير المعتقدات الشعبية، إلى جانب المشكلات الأسرية والنفسية التي تدفع بعض النساء إلى البحث عن حلول بديلة خارج الأطر العقلانية والمؤسسية.

كما بينت الدراسة أن السحرة والمشعوذين الإلكترونيين يوظفون أساليب استدراج ممنهجة تبدأ بإيهام الضحية بالقدرة على حل مشكلاتها الشخصية أو الأسرية، ثم تتحول تدريجيًا إلى عمليات ابتزاز مالي ونفسي قائمة على التهديد والضغط الاجتماعي،

الأمر الذي يكشف عن تحول الشعوذة من ممارسة تقليدية محدودة التأثير إلى نشاط رقمي منظم يستفيد من الفضاء الإلكتروني لإعادة إنتاج أنماط الاستغلال الاجتماعي بصورة أكثر تعقيدًا وانتشارًا.

ومن منظور سوسيولوجي، تؤكد نتائج الدراسة أن ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية والدينية، وتراجع فعالية مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي، تمثل عوامل رئيسية في زيادة قابلية بعض النساء للوقوع ضحية لهذه الممارسات. كما أظهرت النتائج أن الاستجابة القانونية والتشريعية، رغم أهميتها، لا تزال بحاجة إلى دعم مؤسسي ومجتمعي وتوعوي يضمن فاعليتها على أرض الواقع.

وعليه، فإن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تبني مقاربة شمولية لا تقتصر على الردع القانوني، بل تمتد إلى معالجة جذورها الاجتماعية والثقافية والرقمية، من خلال تعزيز الوعي المجتمعي، وتقوية مؤسسات الضبط الاجتماعي، وتطوير آليات الحماية القانونية والرقمية، بما يسهم في الحد من انتشار الظاهرة وحماية النساء من الاستغلال والابتزاز في البيئة الرقمية المعاصرة.

التوصيات

1. **تعزيز برامج التوعية الدينية والاجتماعية والرقمية** الموجهة للنساء والفتيات لرفع مستوى الوعي بمخاطر الشعوذة الإلكترونية وأساليب الاستدراج والابتزاز المرتبطة بها.
2. **تطوير آليات الإبلاغ والحماية القانونية** عبر تبسيط إجراءات التبليغ عن جرائم الشعوذة الإلكترونية والابتزاز، وضمان السرية وحماية الضحايا من الوصمة الاجتماعية.
3. **تفعيل التشريعات ذات الصلة بصورة أكثر كفاءة** من خلال دعم قدرات الجهات الأمنية والقضائية في مجال التتبع الرقمي والإثبات الإلكتروني.
4. **تعزيز الرقابة على المنصات الرقمية** بالتعاون مع شركات التقنية لرصد الحسابات التي تروج للسحر والشعوذة أو تمارس الابتزاز تحت غطاء الخدمات الروحانية.
5. **إنشاء مراكز أو وحدات دعم متخصصة** لتقديم المساندة النفسية والاجتماعية والقانونية للضحايا والحد من الآثار المترتبة على التعرض للابتزاز.
6. **إشراك المؤسسات الدينية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدني** في حملات توعية مجتمعية تستهدف تفكيك المعتقدات الخرافية وتعزيز التفكير النقدي والوعي العلمي.
7. **تشجيع البحوث والدراسات المستقبلية** حول الأبعاد الاجتماعية والنفسية والرقمية المرتبطة بانتشار الشعوذة الإلكترونية في المجتمع الليبي.

12–المراجع

1. الصراعي، أحمد. 2023 .(**المواجهة الجنائية لأعمال السحر والشعوذة والكهانة في ليبيا**)*.مجلة القانون والمجتمع*، المجلد 8، العدد 2، ص ص 55–78.
2. ج بلس. 2025 .(**السحر والشعوذة في ليبيا: أسباب الانتشار وعواقبه الوخيمة**)*.ج بلس للأبحاث الاجتماعية* . مجلس النواب الليبي. (2024 .(**قانون رقم (6) لسنة 2024 بشأن تجريم السحر والشعوذة والكهانة** *.الجريدة الرسمية الليبية*.
3. مجلة البحث العلمي في التربية. 2019 .(**وهم الإصابة بالعين والسحر: دراسة ميدانية على النساء في المجتمع العربي)** *.مجلة البحث العلمي في التربية*، المجلد 20، العدد 4، ص ص 233–250.
4. وزارة الداخلية الليبية. 2025 .(**التقارير السنوية حول الجرائم الإلكترونية والسحر والشعوذة**.) طرابلس: إدارة الأمن الجنائي.
5. **مضامين السحر والشعوذة على المنصات الرقمية وتأثيرها في التوجهات الفكرية للشباب الجامعي** .(2023) . *المجلة العربية للإعلام الرقمي*، المجلد 12، العدد 1، ص ص 101–125.
6. جزاريس، أحمد. 2021 .(**جريمة السحر والشعوذة في الصحف الإلكترونية): موقع جزاريس أنموذجًا** *.مجلة الدراسات الإعلامية الجزائرية*، المجلد 15، العدد 3، ص ص 78–94.
7. بدوي، أحمد زكي. 2011 .(**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** .) القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

8. الخطيب، محمد عبد الفتاح. 2016 .(**النظريات الاجتماعية المعاصرة في تفسير السلوك والانحراف**) .القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
9. الخولي، سناء محمد. 2015 .(**علم الاجتماع والانحراف الاجتماعي**) .الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
10. العيسوي، عبد الرحمن. 2014 .(**علم النفس الاجتماعي والانحراف**) .بيروت: دار النهضة العربية.
11. زهران، حامد عبد السلام. 2017 .(**علم النفس الاجتماعي**).القاهرة: عالم الكتب.